التدخل الدولي وتأثيره علي ظاهرة الإرهاب

دراسة حالة الدولة الليبية

International Intervention and its Impact on the Phenomenon of Terrorism

Libya as a Case Study

رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش

دكتوراه – مدرس – كلية التجارة بالاسماعيلية

الملخص :

يشكل التدخل الدولي خرقاً لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية ، وذلك وفقاً لما جاء في نص المادة 7/2 وهي : ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون الداخلية والتي تعد من صميم السلطان الداخلي لدوله ما ، بالإضافة إلي إقرار مبادئ وقواعد القانون الدولي بعدم التدخل الدولي في شئون الدول الأخرى ، إلا أنه في نفس الوقت أقرت هذه المبادئ والقواعد التدخل الدولي في بعض الحالات مثل التدخل بسبب الجرائم التى ترتكب ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان، ونتيجة للجرائم التي تم إرتكابها من قبل قوات معمر القذافي والجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية ، أدي ذلك إلي التدخل الدولي في ليبيا ، وتم التدخل الدولي في ليبيا وذلك عن طريق مجلس الأمن من أجل تحقيق أهداف معلنة تطبيقاً للقرار 1973.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التدخل الدولى على ظاهرة الإرهاب ،ولقد توصل البحث إلى أن التدخلات الخارجية أدت إلي تعقيد الموقف الأمني في ليبيا وخاصة أن كل طرف خارجي له أجندته ومصالحه ويسعى لتحقيقها من خلال هذا التدخل ، إلى جانب أن الدول المشاركة فى التدخل الدولى لم يكن لديها أى رؤية لمرحلة ما بعد القذافى أو إستراتيجية للخروج من ليبيا

،وذلك إلى جانب تدخل تركيا فى ليبيا ، مما أدى ذلك إلى نمو جماعات إرهابية مسلحة مثل داعش وأنصار الشريعة وغيرها ، ومع حلول عام 2015 كانت الجماعات المسلحة قد تزايدت وأصبحت تسيطر علي مساحات واسعة من الأراضي الليبية ومرافق إستراتيجية ومؤسسات تابعة للدولة.

الكلمات الدالة : التدخل الدولي ، ظاهرة الإرهاب ، ليبيا ، حلف الناتو .

Abstract:

International intervention constitutes a violation of the principle of non-interference in internal affairs, as stated in Article 2/7, namely : Nothing in the present charter justifies the United Nations to intervene in the internal affairs of a state, which are at the core of the internal authority of a state .in addition, the principles and rules of international law recognize non-international interference in the affairs of other states. at the same time, these principles and rules endorse International intervention in certain situations, such as intervention because of crimes against humanity and violations of human rights, as a result of crimes committed by Muammar Gaddafi & apos; s forces and crimes committed against humanity. this has led to international intervention in Libya, through the Security Council, with a view to achieving declared objectives in accordance with Resolution 1973.

This research aims to study the impact of international intervention on the phenomenon of terrorism, and the research has found that external interventions have complicated the security situation in Libya, especially that each external party has its own agenda and interests and seeks to achieve them through this intervention, in addition to the countries It now

controls large areas of Libyan territory, strategic facilities and state institutions.

Keywords: International intervention , the phenomenon of terrorism , Libya, NATO

المقدمة :

لقد اندلعت الإحتجاجات الشرعية في ليبيا في 17 فبراير 2011 ، وذلك للمطالبة بالديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان ، وبدلاً من أن يستجيب نظام معمر القذافي لهذه المطالب ، واجه تلك الإحتجاجات بالاستخدام المفرط للقوة والعنف ، وأدي ذلك إلي وقوع إنتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان ، مما استدعي تدخل دولي تحت مسمي تدخل دولي إنساني .

وفي 1 مارس 2011 كانت جامعة الدول العربية ترفض التدخل الدولي في ليبيا حيث اكتفت بدعوة المجتمع الدولي إلي الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية ، إلا أنه في 12 مارس دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن للتدخل العسكري في ليبيا ، وإلي جانب جامعة الدول العربية كان للكوادر الدبلوماسية المنشقة عن نظام معمر القذافي دوراً مهماً في تحريك الجهود نحو صدور القرار 1973 وبذلك أصبح العامل الدولي له دوراً أثناء العملية الثورية خلال معركة الثوار مع نظام القذافي ، وكذلك في مرحلة ما بعد إسقاط النظام ، فقرار جامعة الدول العربية كان بمثابة إشارة البدء لتحركات دولية للتدخل في ليبيا .

المشكلة البحثية

علي الرغم من مرور حوالي عشر سنوات علي الإنتفاضة الشعبية ضد نظام معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو ،حيث كان هدف التدخل الدولى فى ليبيا هو حماية المدنيين ، إلا أن التدخل الدولى آثار جدلاً حول فاعليته ومداه فى تأثيره على ظاهرة الإرهاب.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي

– إلي أي مدي آثر التدخل الدولي علي الإرهاب في ليبيا ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية :

1- ما هي ضوابط التدخل الدولي ؟

2- إلي أي مدي يعد التدخل الدولي الذي تقوم به الدول والمنظمات الدولية مشروعاً ؟

3- ما هي الخصائص التي ينبغي أن يتصف بها التدخل الدولي لكي يكون مشروعاً ؟

4- ما هي الآثار المتوقعة من جراء التدخل الدولي في ليبيا ؟

5- هل كان البعد الإنساني هو الدافع الحقيقي للتدخل الدولي في ليبيا ؟

أهداف البحث :

يمكن تحديد الأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها على النحو التالى :

- معرفة ضوابط التدخل الدولى.
- دراسة دوافع الدول للتدخل الدولى فى ليبيا.
- رصد مدى تأثير التدخل الدولى على ظاهرة الإرهاب.
- الوصول إلى الطرق التى يتم إتباعها لمكافحة الإرهاب فى ليبيا.

أهمية الدراسة :

أ- الأهمية العلمية :

يعتبر موضوع التدخل الدولي والإرهاب من الموضوعات المطروحة علي الساحة ، حيث أنه يعتبر موضوع هام فى هذه المرحلة وخاصة مع إنتشار ظاهرة الإرهاب ، وأنه لم يعد قاصراً على الدولة المتواجد بها الإرهاب ، وإنما تعدى حدود الدولة مما أدى إلى تهديد أمن واستقرار الدول.

ب – الأهمية العملية :

يهتم البحث بالتدخل الدولى ومدى تأثيره على ظاهرة الإرهاب ، حيث أن التدخل الدولى له تأثير على الدولة وعلى اقتصادها وبنيتها التحتية.

المنهج المستخدم :

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائى ، ويستخدم كمنهج رئيسى وذلك للوقوف على أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بالموضوع ، وإلى جانب المنهج الاستقرائى يمكن الإستعانة بمدخل دراسة الحالة ، حيث يهدف هذا المدخل إلى التدقيق المعرفى والذى يمكننا من دراسة التدخل الدولى وتأثيره على ظاهرة الإرهاب من خلال دراسة النموذج الليبى.

تقسيم البحث

يتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :-

المحور الأول : التدخل الدولي

المحور الثاني : ظاهرة الإرهاب في ليبيا

المحور الثالث : التدخل الدولي وعلاقته بظاهرة الإرهاب في ليبيا

المحور الأول

التدخل الدولي

لقد أخذ لتدخل الدولي بعداً جديداً خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث كانت أغلب التدخلات عسكرية ، وذلك بهدف تحقيق مصالح خاصة للدولة المتدخلة ، الأمر الذي أوجب علي القانون الدولي أن يتدخل ويجد آليات معينة لمحاولة القضاء علي كافة أشكال التدخل .

وعلي الرغم من قدم هذا المفهوم ، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تحديد المقصود من التدخل ، مما يؤدي إلي الاستخدام الغامض للمفهوم عند وصف التفاعلات المختلفة وخصوصاً أن كلمة التدخل وصفية ومعيارية في وقت واحد ، فهي لا تصف ما يحدث فقط ولكن تعطي أحكاماً قيمية كذلك، وفى هذا الإطار يتم تناول هذا المحور من خلال :

أولاً : تعريف التدخل الدولي

ثانياً : نطاق التدخل الدولي

ثالثاً : أشكال التدخل الدولي

رابعاً : أسباب التدخل الدولي

خامساً : أساليب التدخل الدولي

أولاً : تعريف التدخل الدولي

1- تعريف التدخل لغوياً

التدخل لغوياً : مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenire والتي تعني التموضع بين شيئين ، ويستعمل التدخل بمعنيين ، معني سلبي ويعني الاعتداء والتعرض إلي شئون الغير والمعني الإيجابي هوالتوسط في الخصومات[1] .

والتدخل في اللغة الإنجليزية (Intervention) بمعني التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة في الشئون الداخلية لدولة أخري[2] .

2- تعريف التدخل الدولى اصطلاحياً

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم التدخل الدولي ، وإنما اختلف الفقهاء حول تعريف هذا المفهوم ، فجانب من الفقهاء يحصر تعريف التدخل الدولي علي أنه استخدام للقوة ، وجانب آخر من الفقهاء يوسع في التعريف ليشمل وسائل أخري غير اللجوء إلي القوة كاستخدام وسائل الضغط الاقتصادي أو السياسي أو الدبلوماسي ، ومن بين هذه التعريفات ما يلي :

- عرف فرانك التدخل الدولي علي أنه : استخدام القوة المسلحة أو التهديدات باستخدامها من خلال دولة ما أو بمعرفة منظمة دولية ضد دولة أخري[3] .

ويري هانث مورجاثان التدخل الدولي بأنه عملية عنيفة غير مباشرة تتمثل في العقوبات والضغوط التي تمارسها دولة ما عندما تتدخل في شئون دولة أخري بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها[4] .

ويعرف جوزيف ناي التدخل الدولي علي أنه : تلك الممارسات التي تؤثر في الشئون الداخلية للدول الأخري ذات السيادة[5] .

ويرى شارل روسو أنه : عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه أن تتدخل هذه الدولة في شئون دولة أخري بغرض إجبارها علي التنفيذ وتحاول فرض إرادتها ، وذلك بممارسة كافة أشكال الضغط كالضغط العسكري والسياسي[6] .

وقام ريتشارد ليتل ببلورة هذا المفهوم من خلال نظرية الدفع أو الإستجابة والتي قامت بتفسير التدخل علي أنه إستجابة دولة ما بدافع التدخل في شئون دولة مفككة تعاني من فوضي النظام[7] .

لذا فالتدخل الدولي يعني قيام دولة باقحام نفسها وعلي نحو استبدادي في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخري ، وقد تجد تلك الدولة استناد كحق تبرره أو قد لا يكون كذلك أي بدون حق يصوغه تصرف الدولة المتدخلة ، وذلك بهدف الإبقاء علي الأوضاع الحالية في الدولة المتدخل في شئونها أو تغييرها أو إجبارها علي القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستغلة في ذلك نفوذها وما لديها من وسائل ضغط[8] .

3- تعريف التدخل الدولي إجرائياً

من خلال هذه التعريفات السابقة نستخلص مجموعة من المؤشرات وهي :

- الطرق المستهدفة من عملية التدخل الدولي في الشئون يكون قاصراً علي الدول فقط ، حيث لا يتصور التدخل الدولي إلا عندما يحدث السلوك في مواجهة دولة .
- لابد وأن يتم ممارسة التدخل الدولي بين أشخاص القانون الدولي .
- الهدف من التدخل الدولي هو إحداث أثراً معيناً ، حيث أنه يكون مبني علي عدة أهداف تسعي الدولة المتدخلة إلي تحقيقها جراء تدخلها في شئون غيرها من الدول الأخرى .
- الأساس الذي ينطلق منه التدخل الدولي قد يكون مشروعاً يستند إلي مبررات مشروعة، وقد يكون غير مشروع وبلا أى سند قانوني[9] .
- السلوك الصادر من الدولة المتدخلة لابد وأن يكون من شأنه المساس بسيادة الدولة .
- تتغير صور التدخل علي حسب غرض الطرف الفاعل من التدخل .
- مظاهر الاستقلال والسيادة التي تتمتع بها الدولة تعد محل التدخل[10] .

ثانياً : نطاق التدخل الدولي

تم انقسام فقهاء القانون الدولي بشأن نطاق التدخل الدولي إلي اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : يركز علي أن التدخل الدولي ينحصر في حالات التدخل باستخدام القوة العسكرية وأن الوسائل الأخرى غير العسكرية لا تؤتي ثمارها ، كالضغط الاقتصادي أو الدبلوماسي أو العسكري ، خصوصاً في حالات التطهير العرقي والإبادة الجماعية[11].

الاتجاه الثاني : وهو الاتجاه الموسع للتدخل ، وهذا الاتجاه يضيف إلي استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها اللجوء إلي الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية، فكلما كان الهدف من استخدام أي من هذه الوسائل إجبار إحدي الدول علي الكف عن انتهاك حقوق الإنسان ، كلما أمكن اعتبارها تدخل دولي إنساني[12] .

ولقد وجد الاتجاه الثاني قبولاً لدي غالبية الفقهاء ، كما وجد هذا الاتجاه تطبيقاً له في الممارسات الدولية ، حيث أن المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة لم تقصر التدخل علي اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ، وأيضاً إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة 1956 المتعلق بعدم التدخل في شئون الدول ، وكذلك القرارات والإعلانات التي تليه .

وفي الوقت الراهن يكون السبب المبرر للتدخل الدولي هو انتهاكات حقوق الإنسان مع أنه لم يتم توضيح مدي هذه الحقوق أو طبيعتها ، ولذا فالمفهوم الضيق للتدخل الدولي اقتصر علي استعمال القوة العسكرية[13] .

ثالثاً : أشكال التدخل الدولي

لقد قام فقهاء القانون الدولي ينقسم التدخل الدولي إلي عدة أشكال ومنها :

- **التدخل الداخلي** : يتمثل هذا التدخل في أنه ينصب علي ما يحدث داخل دولة ما ، ويتركز حول الدعم الذي تقدمه إحدي الدول لإحدي الأطراف الداخلية التي قد تكون منخرطة في ثورة شعبية ، أو التي تكون منخرطة في حرب أهلية تدور أحداثها بين قوات الحكومة من جانب والمتمردين الذين يسيطرون علي إقليم معين[14] .
- **التدخل الخارجي** : هو ذلك التدخل الذي تنخرط بموجبه دولة ما في العلاقات الخارجية لدولة أخري ، وذلك دون أن يمتد أثره في المدي القريب إلي الشئون الداخلية للدولة المتدخل في شئونها[15] .
- **التدخل العقابي** : وهو نوع من العقاب تفرضه الدولة المتدخلة وذلك بسبب عمل غير ودي أو أضرار ألحقتها الدولة المتدخل في شئونها بالدولة المتدخلة[16] .
- **التدخل السياسي** : ويحصل هذا التدخل بطريق رسمي وبصفة علنية ، أو بطريق غير رسمي ودون إعلان ، وهذا التدخل يكون بطلب كتابي أو شفوي من الدولة المتدخلة ، ومن الممكن أن يتحول إلي تدخل عسكري .

- **التدخل الفردي أو الجماعي** : ويكون من طرف دولة واحدة وقد يكون جماعية ويكون هذا التدخل أقل حدة من التدخل العسكري ، كونه لا يأتي لمصلحة دولة بذاتها .
- **التدخل الصريح أو الضمني** : ينتج عن هذا التدخل آثار سلبية كون هذا التدخل يحدث دون موافقة سلطات الدولة المتدخل في شئونها .

رابعاً : أسباب التدخل الدولي

- التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة ؛ حيث يقابل ممارسة الدولة لحقوقها التزامات ويجب علي الدولة إحترامها ، ومن هذه الالتزامات عدم الإضرار بالغير ، وإن إساءة استعمال هذه الحقوق قد يضر بدولة أخري ، ففي هذه الحالة يحق لهذه الدول التدخل في شئون الدولة التي تضرها .
- التدخل لمواجهة الإرهاب الدولي ، وذلك لأنه يمثل تهديد للأمن والسلام الدوليين.
- التدخل لحماية حقوق الإنسان : حيث أصبحت حقوق الإنسان في الوقت الحالي ذات طابع عالمي وملزم ، وتندرج ضمن القواعد الآمرة التي تتجاوز الاختصاص الوطني ، ويعد ارتباط فكره التدخل الدولي بحقوق الإنسان لم يكن من فراغ ، إنما جاء ذلك من خلال اعتبار الأمم المتحدة أحد أهدافها هو حماية حقوق الإنسان ، ولقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة في الفصل التاسع بعنوان التعاون الدولي الاقتصادي والإجتماعي ، حيث جاء في المواد 55 ، 56 التأكيد علي حق الشعوب في تقرير مصيرها والعمل علي رفع مستوي معيشة الأفراد وإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمييز .

ولقد انتقلت الصورة من الإطار العام في الميثاق إلي تدويل حقوق الإنسان في شكل اتفاقيات ومواثيق رسمية[17] .

- التدخل الإنساني : وهو أنه في حالة عجز الدولة أو عدم رغبتها في حماية رعاياها ، ففي هذه الحالة يتعين علي المجتمع الدولي القيام بهذه المهمة ، والتدخل الإنساني تقوم به الدول لمجابهة الضرورات المرتبطة بحقوق الإنسان وفرض الديمقراطية باعتبارها أسلوباً ناجحاً لإدارة الحكم ولضمان حماية حقوق الإنسان واحترام القانون[18] .

ولذا أصبح المفهوم السائد الآن هو التدخل الإنساني والذي يسمح باستخدام القوة والتدخل في شئون الدولة باسم الإنسانية[19] .

- التدخل لحماية رعايا الدولة : مازالت الدول تلجأ إلي ذلك عندما يتعرض رعاياها إلي الخطر سواء من طرف الدولة المتدخل فيها أو بسبب عدم قدرتها علي حمايتهم وحماية مصالحهم[20] .

خامساً : أساليب التدخل الدولي

تتنوع وتختلف أساليب التدخل الدولي ويكون ذلك تبعاً لكل حالة تدخله ، وطبقاً للأغراض المستهدفة من جراء تدخل الدولة أو غيرها من أشخاص القانون الدولي في شئون غيرها من الدول ، ومن أهم أساليب التدخل الدولي ما يلي :

- **التدخل العسكري :**

يعد التدخل العسكري أوضح صور التدخل الدولي ويحدث ذلك عن طريق إرسال قوات نظامية تابعة لدولة ما للتدخل في شئون دولة أخري أو عن طريق إرسال قوات نظامية تقدم الدعم العسكري لإحدي الفصائل المتطرفة داخل الدولة المتدخل في شئونها في حرب أهلية ، ويعد التدخل العسكري محرم من وجهة النظر القانونية وبنص غالبية قواعد القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية[21].

ويتخذ العمل العسكري من قبل دولة أو تحالف من الدول بموجب عقوبات دولية رسمية صادرة عن هيئة الأمم المتحدة .

- **التدخل الاقتصادي :**

وهو يعد من أحدث صور التدخل الدولي وأكثرها شيوعاً في الوقت الحالي ، وهذا النوع من التدخل الدولي يتمثل في وقف وقطع الصلات والعلاقات بين الدولة المتدخلة والدولة المتدخل في شئونها، ومن صور التدخل الاقتصادي أيضاً الخطر الاقتصادي أو المقاطعة والتي تتعلق بالواردات فقط ، إلي جانب الامتناع عن منح القروض أو منحها بشروط قاسية ، ومنع مرور البضائع وتجميد الأموال ، إلي جانب أن المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة منحت لمجلس الأمن صلاحية فرض عقوبات اقتصادية[22] .

ويمكن أن يتم التدخل الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية المشروطة ، ومن خلال ذلك تستطيع الدولة المانحة للقرض أو المساعدة الاقتصادية أن تبسط نفوذها علي تلك الدولة .

والتدخل الاقتصادي يجد ما يبرره إذا تم تطبيقه وفقاً للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة والذي جاز لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه مناسباً من تدابير اقتصادية لا تتضمن استخدام القوة العسكرية كقطع الصلات والعلاقات الاقتصادية للدولة التى تنتهك نص الميثاق .

ويتم ممارسة هذا النوع من التدخل من قبل الدول أو المنظمات الدولية وذلك من أجل إجبار الدولة المتدخل في شئونها علي الإيتان أو الامتناع عن عمل معين .

- **التدخل الإعلامي :**

في الوقت الحالي يعد التدخل الإعلامي ذا تأثير بالغ في العلاقات الدولية ، وذلك لأنه بسبب انخفاض تكلفته المادية أصبح يمارس علي نطاق واسع في العلاقة بين الدولة المتدخلة والدولة المتدخل في شئونها ، وتلجأ إليه الدولة وذلك لأن تأثيره المعنوي يفوق ما قد تحققه من نتائج ، ويتم ممارسة التدخل الإعلامي عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة وذلك للتأثير علي رعايا إحدي الدول بما يتناسب وأهدافها من هذا التدخل ، والتي قد يكون من ضمنها التمرد ضد الحكومة الشرعية .

- **التدخل الأيديولوجي والثقافي :**

يقوم هذا التدخل علي قيام الدولة المتدخلة علي فرض ثقافتها وأيديولوجيتها علي غيرها من الدول ، وفي هذه الحالة نجد أن ذلك يعد أمر ضروري لعولمة هذه الثقافة إلي الحد الذي تصبح معه الثقافة المهيمنة علي العالم[23] .

والشكل رقم (1) يوضح مسار تصنيفي لظاهرة التدخل الدولي

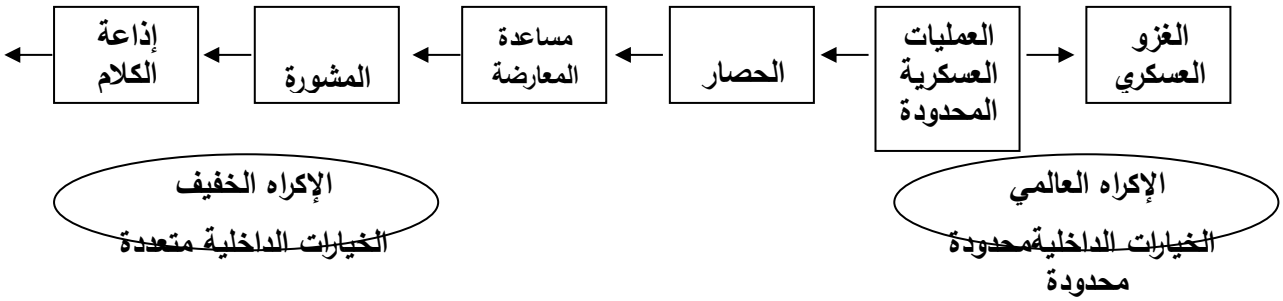

المحور الثاني

ظاهرة الإرهاب في ليبيا

علي الرغم من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية التي تم بذلها لمكافحة الإرهاب والحد من آثاره ، إلا أن هذه الجهود لم تتوصل إلا بلورة تعريف دولي يحدد بدقة الأعمال الإرهابية ، وترجع تلك الصعوبة إلي مجموعة من الأسباب منها :

– تشعب الإرهاب وتعود أشكاله وأهدافه .

– تعدد الباحثين الذين يدرسون هذا المفهوم مع إختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم وتخصصاتهم .

– الطبيعة التي يتصف بها العمل الإرهابي .

– اختلاط الأعمال الإرهابية وتشابكها مع صور العنف السياسي .

– العشوائية والابتعاد عن الموضوعية[24] ، ويتم تناول هذا المحور من خلال :

أولاً : تعريف الإرهاب

ثانياً : تحول الظاهرة الإرهابية من النمط التقليدى إلي الشكل الجديد

ثالثاً : الجماعات الإرهابية في ليبيا

رابعاً : أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا

أولاً : تعريف الإرهاب

1– التعريف اللغوى للإرهاب

الإرهاب كلمة مشتقة من الفعل رهب وتعني نشر الخوف والرعب وإخافة الغير [25] .

وفى اللغة الإنجليزية Terror والتى ترجع فى أصلها إلى الفعل اللاتينى Ters ويقصد به الترويع أو الهول .

2– التعريف الإصطلاحي

تتعدد التعريفات التي تهتم بتعريف الإرهاب من بين هذه التعريفات ما يلي :

– هو الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر معنوي ، وذلك من خلال استخدام وسائل هدفها خلق حالة الخطر كعنصر مادي[26] .

أما التعريف الفقهى للإرهاب فيشيرإلى أنه مصطلح يستخدم للإشارة إلى الإستخدام المنظم للعنف ، وذلك من أجل تحقيق هدف سياسى وخاصة جميع أعمال العنف التى تقوم بها منظمة سياسية وتمارسها على المواطنين.

3- التعريف الإجرائى للإرهاب

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص مؤشرات لمفهوم الإرهاب:

هو أى استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير قانونى ويكون هذا العنف ضد الممتلكات أو الأشخاص الطبيعية أو المعنوية ، وذلك بهدف خلق حالة من الرعب والخوف من أجل تحقيق هدف معين.

والإرهاب كظاهرة سياسية يتضمن ثلاثة عناصر :

العنصر الأول : التخويف والرعب والفزع

حيث يقوم باستخدام التخويف والرعب وهو سلاح نفسي ، والسلاح النفسي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة الإرهابية ، وبدونه يصبح الإرهاب مجرد عملية قتال مسلح عادي فمن خلال التخويف والترهيب النفسي يحقق الإرهاب هدفاً مزدوجاً ، فهو يقدر علي أن يفرض علي العدو حالة مستمرة من عدم الاستقرار الأمني ، وذلك بالإضافة إلي إثارة حالة من الفزع[27] .

العنصر الثاني : العنف

فالإرهاب يستعمل العنف أو يهدد باستعماله ، وفي كلا الحالتين يبدو العنف محوراً رئيسياً لفعل الإرهاب .

العنصرالثالث : يتضمن الإرهاب أعلي عناصر إستراتيجية الصراع السياسي وفي ذلك قد يتبع الإرهاب طريقتين :

الطريقة الأولي :الهجوم ، حيث يقوم بفتح معارك جانبية بسيطة أو كبيرة ضد العدو ، فيجبره علي الدفاع ، كما أنه يرغمه أيضاً علي الدخول في حرب استنزاف جانبية علي جبهات غير محددة ، حيث يجعله يضطر إلي تعبئة قواه البشرية والمادية وتوظيفها في أعمال وقائية مختلفة ، مما يؤدي ذلك إلي تبديد قواه وانخفاض معنوياته في الداخل والخارج .

الطريقة الثانية : الدفاع ، حيث يتمكن الإرهاب من أن يزيد من كثافة عملياته حتي يقدر علي أن يحافظ علي المكاسب السياسية التي حققها .

ثانياً : تحول الظاهرة الإرهابية من النمط التقليدى إلي الشكل الجديد

لقد استفادت الظهرة الإرهابية من العولمة واستغلت التقدم التكنولوجي لتنمو وتتحول بدورها بشكل سريع ، ويمكن عرض أهم أشكال تحولها وفقاً لما يلي :

- **التحول في الهيكلة** : أصبحت الجماعات الإرهابية الجديدة تتسم بغلبة النمط العابر للجنسيات حيث تضم أفراد من نختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا قومية ولكن تجمعها قضايا أيديولوجية ، كما أنها تنتقل من مكان لآخر بحيث يصعب متابعتها أو استهدافها .
- **التحول من حيث الأهداف** :

حيث أنه يركز علي إيقاع أكبر قدر من الخسائر مادياً وإنسانياً وليس مجرد لفت انتباه إلي المطالب السياسية والعقائدية .

- **التحول من حيث الوسائل** :

لقد أصبح العالم اليوم قرية كونية صغيرة ، لذا فالوسائل الإلكترونية تشكل بالنسبة للإرهابيين أهم الوسائل التي يستخدمونها ، ويمكن استخلاص أهم أدوار الوسائل الإلكترونية التي ساعدت في بروز وتطور التنظيمات الإرهابية وهي :

– الانترنت حيث أنه يعد أحد أدوات القوي الناعمة ، وهناك نوعان من التهديدات التي يصنعها الإرهاب عبر الانترنت :

* استخدام الانترنت كوسيط للاتصال .

* إرهاب الانترنت : وذلك من خلال إلحاق الضرر بالأفراد والممتلكات عبر نشر الفيروسات والتلاعب بالمعلومات عبر الانترنت[28] .

ثالثاً : الجماعات الإرهابية في ليبيا

لقد صارت ليبيا مع مرور الوقت مركزاً للإرهابيين في شمال أفريقيا ، والذي ساعد علي انتشار هذه الظاهرة هو أن هناك بعض الدول ساهمت بطريقة أو بأخرى في دعم وانتشار الجماعات المتطرفة ، وذلك من أجل تحقيق مصالحها في ليبيا إلي جانب أن مساحة الأراضي الليبية التي تتعدي مليون ونصف المليون كم، أهم عوامل انتشار التنظيمات الإرهابية خصوصاً وأن 90% من السكان في ليبيا يرتكزون في المدن الساحلية في الشمال أما في الجنوب فالطبيعة الصحراوية تغلب عليها والحدود مفتوحة ، ومن بين التنظيمات الإرهابية في ليبيا ما يلي :

1- جماعة أنصار الشريعة

هذه المجموعة تعتبر إمتداداً لفكر تنظيم القاعدة ، وتتمركز في شرق ليبيا في بنغازي ودخلت هذه المجموعة في مواجهات دموية مع قوات الجيش الوطني في بنغازي ، إلي أن تمكن الجيش الوطني من القضاء علي وجودها في بنغازي ، كما أن لهذه المجموعة تواجد في مدن درنة وصبراته ، ولقد أعلنت الجماعة عن حل نفسها في مايو 2017 وجاء بعد ذلك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين .

ولقد تم تشكيل هذه الجماعة في مارس 2017 ، وتبني التنظيم نهج القاعدة وأعلنوا مبايعتهم لأيمن الظواهري ، وعلي الرغم من ارتباط نشاط التنظيم بالعمليات الإرهابية في مالي ، إلا أن خلاياه تنتشر في جنوب غرب ليبيا مستغلة حالة الفراغ الأمني في المنطقة وتقوم بتوظيفها كقاعدة انطلاق في هجماتها علي دول الجوار في إطار الترابط بين الجماعات الإرهابية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء في أفريقيا[29] .

2- تنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية)

لقد اعتمد هذا التنظيم في تأسيس نفسه بليبيا علي الفوز بالولاء من الجماعات المحلية مثل مجلس شوري الشباب الإسلامي ، واعتمد هذا التنظيم علي المجندين الليبيين الذين عادوا إلي بلادهم بعد القتال في سوريا والعراق ، وكانت داعش تدير معسكرات التدريب في الجبال خارج درنة ، وظهر هذا التنظيم في عام 2015 وتمدد التنظيم وتواجد في منطقة برقة والمناطق القريبة منها علي ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال ليبيا[30] .

ولقد تبني تنظيم داعش بعض العمليات الإرهابية داخل الأراضي الليبية ، كما نجح التنظيم في استقطاب العناصر الإرهابية من الجماعات الأخرى كعناصر أنصار الشريعة الإسلامية وجماعة الشباب الصومالية ، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، لذا ينظر إلي التنظيم علي أنه وارداً من الخارج ، أما علي صعيد التمدد الاستراتيجي فقد اعتمد تنظيم داعش علي عقد تحالفات مع غيره من الجماعات الإرهابية حيث تحالف مع عناصره منشقة عن جماعة أنصار الشريعة[31] .

وقد أدت حالة التفكك والأزمات البنيوية والمواجهات بين الجماعات والتنظيمات المسلحة إلي خلق بيئة مناسبة لتمدد تنظيم داعش داخل البلاد وتمكنه من السيطرة علي مدينة سرت ،

ولقد استخدم تنظيم داعش شبكات التواصل الاجتماعي في ممارسة الحرب النفسية ضد السكان ، وذلك بهدف إرهابهم وضمان خضوعهم له ، وقام بنشر رسائل قوية عبر شبكات التواصل الاجتماعي لكي تعبر عن قوة وقسوة التنظيم[32] .

إلى جانب ذلك حاول تنظيم داعش الاقتراب من مناطق النفط الليبي خلال عام 2015 ولذا تأسست في ليبيا ولايات لداعش ، وعلي الرغم من نجاح قوات الجيش الليبي وميليشيات أخري في تفكيكها ، إلا أن عناصر داعش لا تزال نشطة في الداخل الليبي[33]. وذلك رغم انحسار السيطرة الميدانية منذ عام 2016 ، وكان ذلك من خلال طرد عناصر تنظيم داعش من جانب تنظيمات القاعدة في مدينة درنه ، إلا أن خلايا التنظيم والعناصر الموالية لا تزال نشطة في مختلف أنحاء ليبيا ، وتقوم بتنفيذ عمليات هي الأعنف والأكثر تركيزاً.

وتركيز الجماعات التابعة لداعش يكون في مناطق تمركز المدنيين وقوات الأمن الليبية والمرافق النفطية[34] .

وبسبب ما لحق بالدول من أضرار نتيجة تنظيم داعش مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلي شن غارات جوية بواسطة طائرات بدون طيار في سبتمبر 2017 علي معسكر للتنظيم في وسط ليبيا علي بعد نحو 240 كجم جنوب شرق مدينة سرت ، وذلك بهدف منع تمركزه وتمدده في مناطق ليبية جديدة[35] .

ولقد شهدت نشاط تنظيم داعش تراجع خلال عام 2017 ، ولكنه استفاد من اتساع مساحة الدولة الليبية وعدم خضوعها للمراقبة مما مكنه من إنشاء معسكرات تدريب وتعزيز بنيته التحتية وتشكيل خلايا تابعة له ، إلي جانب تشكيله لكيان جديد اتخذ اسم " سرايا الصحراء " وفي الوقت الحالي يعاني التنظيم من نقص حاد في مصادر التمويل ، مما دفعه للبحث عن مصادر جديدة ، وبدأ في المشاركة في أعمال التهريب ، كتهريب المشتقات النفطية السلع والبضائع ، المخدرات .

3- مجلس شوري الشباب الإسلامي

كانت هي أول مجموعة تعلن ولاءها لتنظيم داعش في درنة ، وقامت بجمع مقاتلين متطرفين من سوريا ومالي والجزائر ، بالإضافة إلي عدد من الليبيين وأعلن عن تأسيسها في

2014 ، وقامت بالسيطرة علي عدة مدن ليبية مثل سرت ومدينة صرمان وصيرتاه ، وحاول هذا التنظيم بسط هيمنة علي حقول النفط الليبية ،وكانت درنة هي أول إمارة للإرهابيين .

4- فجر ليبيا

هي جماعة إسلامية تسيطر علي أجزاء واسعة من طرابلس ، وهذه الجماعة المتطرفة تمتلك أسلحة ثقيلة بما فيها طائرات ، وإلي جانب فجر ليبيا ، يوجد درع ليبيا، وهي عبارة عن تجمع لمجموعات مسلحة متحالفة تحت هذا الإسم ،وهي تعمل في عدة مناطق في ليبيا .

رابعاً : أشكال الإرهاب الجديد في ليبيا

معاناة ليبيا من حالة الإنهيار في مؤسساتها المدنية والأمنية إلي جانب عامل الحدود البرية الواسعة ، أدي ذلك إلي تنامي دور الإرهاب:

- مظاهر الإرهاب الاقتصادي والبيئي في ليبيا

لقد وصف الوضع الاقتصادي الذي تمر به ليبيا بالكارثى منذ 2011 وكان ذلك نتيجة سيطرة المجرمين علي الدولة ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية إلي تأزم الوضع فيما يلي :

- النهب المنظم للثورة النفطية .
- اضطراب خطوط التصدير والاستيراد وإجبار التجار والموردين علي دفع رسوم إضافية واستحواذ الميليشيات علي البضائع .
- اختفاء الكثير من المبالغ الضخمة من المصارف وشركات التأمين .

- الانقسام في ليبيا وظهور الإرهاب السياسي :

بسبب الأوضاع الأمنية في ليبيا والانفلات الأمني وانتشار السلاح وتعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفق أجندات متباينة ،كل ذلك أدى إلى زيادة العنف والتطرف ، وكذلك زيادة الإرهاب .

- الإرهاب الناعم وتمدد الظاهرة في ليبيا :

لقد استفاد الإرهابيين وذلك من خلال الاستيلاء علي النظم التقنية من خلال اقتحام مقرات المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية ، وانتقلت التقنيات الفنية إلي يد المتطرفين والإرهابيين بعد عام 2011 ، ولقد تمكن تنظيم داعش من بلورة دعاية جهادية الكترونية مهمة من حيث الإعداد والتنسيق والتنفيذ[36] .

المحور الثالث

التدخل الدولي وعلاقته بظاهرة الإرهاب في ليبيا

في عام 2011 بدأت المظاهرات في ليبيا وكانت تطالب برحيل نظام معمر القذافي إلا أن هذه المظاهرات قوبلت برد فعل عسكري مسلح من قبل النظام الليبي ، لذا طالبت دول مجلس التعاون الخليجي إلي عقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في 12 مارس 2011 وذلك للبحث عن الطريقة التي يتم من خلالها وضع حد للنزاع الحاصل في ليبيا ، ولقد أصدر المجلس قراراً تضمن عدد من الإجراءات والتدابير منها دعوة مجلس الأمن إلي تحمل المسئولية إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا ، وبناءاً علي هذه الدعوة قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 1970 الصادر في فبراير 2011 وتم التوافق علي هذا القرار مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتضمن هذا القرار ما يلي :

– إدانة انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف والقمع التي تحدث في ليبيا .

– حظر توريد الأسلحة .

– إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية .

ومع محدودية تطبيق هذا القرار ، تم اتخاذ القرار رقم 1973 الصادر في 17 مارس 2011 ، وأكد القرار علي التدخل الدولي في ليبيا وفق الممارسات التي يقوم بها مجلس الأمن واقر القرار بقيام منطقة حظر جوي والتي تستوجب التدخل العسكري وهذا ما حدث من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعدها انضم الحلف الأطلسي للعمليات[37] . ويتم تناول هذا المحور من خلال ما يلي :

أولاً : التكييف القانوني للتدخل الدولي في ليبيا

ثانياً : دوافع التدخل الدولي في ليبيا

ثالثاً : التدخل الدولي وتداعياته علي ظاهرة الإرهاب

أولاً : التكييف القانوني للتدخل الدولي في ليبيا

الأحداث التي رافقت النزاع الداخلي في 2011 ، دفعت المجتمع الدولي إلي التحرك من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تحت مظلة الأمم المتحدة ، إنما من الناحية القانونية فإن التكييف القانوني لهذا النزاع فهو نزاع مسلح غير دولي ، والقاعدة العامة التي تحكم

هذا النزاع تقول أن القانون الداخلي في ليبيا هو الذي يختص بتسوية هذا النزاع دون غيره لأن هذا النزاع داخلياً ، ولكن سرعان ما تم تدويل النزاع المسلح غير الدولي ، وذلك نتيجة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق المدنيين ، مما أدى ذلك إلي حالات من النزوح الجماعي وجرائم ضد الإنسانية .

حيث واجه النظام الليبي الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا بالإستخدام المفرط للقوة لذا نظر المجتمع الدولي لهذه الأحداث علي أنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان ، وكان ذلك مبرراً للتدخل الدولي بعد صدور القرار 1973 الذي يؤسس لشرعية التدخل في 17 مارس 2011 [38] ، ولقد قامت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا مارس 2011 ، متعللة بذلك إلي الترخيص الممنوح لها من مجلس الأمن بموجب القرار 1973 ، علي الرغم من أن هذا القرار لم يتضمن أي إشارة إلي تفويض حلف الناتو بالتدخل العسكري في ليبيا .

ثانياً : دوافع التدخل الدولي في ليبيا

التدخل لم يكن قاصراً علي الدافع الإنساني ولكن مصالح الدول الغربية كانت هي السبب الحقيقي ومن بين دوافع التدخل ما يلي :

1- دوافع التدخل الدولي

أ - الدوافع الاقتصادية

ليبيا تمتلك احتياطاً مهماً من النفط ، حيث أفادت التقديرات المنشورة في 2010 أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام تقدر بحوالي 64.4 مليار برميل ، واحتياطيات الغاز بلغت 177 تريليون قدم مكعب ، إلي جانب امتلاك ليبيا موقعاً استراتيجياً يربط بين أجزاء هامة من إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها ، لذا فهي محط اهتمام القوي الغربية ، وعندما قامت الثورة الليبية رأت الدول الغربية أنها فرصة مواتية للتخلص من نظام معمر القذافي ، والتي كانت تعتقد بأنه سبباً رئيسياً لحرمانها من المزايا الإستثمارية والاقتصادية المهمة في ليبيا ، لذا فإن المصالح الاقتصادية كان لها تأثير كبير في سرعة التدخل وفاعليته تحت مسمي التدخل الإنساني[39]، وذلك لأن النفط والغاز يشكلان ما يتراوح بين 65% إلي 70% من كل الطاقة التي تستهلكها أكبر إقتصاديات في العالم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر مستهلك للنفط في العالم ، لذا فإن أي انتعاش اقتصادي في العالم سيهدد في

حالة شح إيرادات النفط أو إنتاجه ، والدليل علي ذلك لقد دقت أزمة الخطر النفطي في عام 1973 ناقوساً للدول الغربية الصناعية لخطورة اعتمادها عليه ، وهو ما تأكد أثناء الثورة الإيرانية وكان ينذر بأزمة ثانية في عام 1979[40] .

ب – الدوافع السياسية :

انتهاج معمر القذافي سياسات عدائية تجاه الدول الغربية كان محفزاً لتدخلها في ليبيا وانتهاز فرصة التدخل الإنساني للتخلص من نظامه ، إلي جانب محاولة الدول الغربية صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا ، وذلك من أجل الحفاظ علي مكاسبها الاقتصادية والسياسية ويكون ذلك من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار ، لكي يكون أكثر تأثيراً ونفوذاً لخدمة مصالحها .

ج – الدوافع الأمنية

توجد العديد من المخلفات الخاصة بالأمن كالهجرة غير الشرعية وانتشار العنف وفوضي السلاح ، كل هذه الملفات كانت حاضرة في أجندة التدخل ،وذلك لمحاولة عدم تفاقمها بشكل يهدد المنظومة الأمنية والتنموية للبلاد الأوروبية ، إلي جانب أن انهيار الوضع في ليبيا يعظم المخاطر وهذا يقلق صانع القرار الأوروبي ، لذا لم يكن أمام صانع القرار الأوروبي إلا أن يتخذ قرار التدخل منفرداً وسريعاً إلي جانب إيجاد حل لبعض الأزمات التي تعاني منها بعض دول القارة الأوروبية[41] .

2– دوافع تدخل دول حلف الناتو في ليبيا

لقد تطورت سياسات حلف الناتو عقيدة الردع إلي عقيدة الدفاع لصالح المجتمع الدولي المشترك في حلف الناتو وخصوصاً في حالة اندلاع أزمات تهدد مصالح أعضاءه .

ولقد بدأ تدخل حلف الناتو بعد ما يقرب من شهر من اندلاع الأزمة الليبية وأعقب ذلك شن هجمات جوية من أعضاء حلف الناتو علي الكتائب الليبية ومواقع مدنية ومقرات حكومية وذلك تحت ذريعة حماية المدنيين[42] .

ومن بين دول حلف الناتو :

أ – موقف الولايات المتحدة الأمريكية

قام أوباما في فبراير 2011 بفرض العقوبات الأمريكية علي ليبيا وفرض مجلس الأمن حظراً علي توريد الأسلحة إلي ليبيا ، ولقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عن طريق حلف الناتو وبدأت العمليات العسكرية بعد صدور قرار مجلس الأمن والذي سمح بالتدخل العسكري في ليبيا ، ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الأساليب الدعائية للترويج للحرب وإقناع الرأي العام العالمي بوحشية النظام الليبي واستبداده في حق الشعب الليبي[43] .

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الليبي بهدف نشر الديمقراطية والحرية في ليبيا ، ولكن من خلال تدخلها نجد أن تدخلها يرتبط أكثر بالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية ، وذلك لأنه علي الرغم من حظر تصدير السلاح إلي ليبيا من الأمم المتحدة ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد بناء منظومة دفاع جوي متكاملة لحساب كتائب مصراته وذلك بالإضافة إلي تدريب طيارين وفنيين وتوريد طائرات حربية ، وكان ذلك بالتزامن مع إعادة تأهيل منظومة الدفاع الجوي الروسية ، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية علي تزويد قوي المعارضة بالسلاح مما أدي إلي انتشاره بكثرة في ليبيا ووصوله إلي القوي المتطرفة وتزايد الإرهاب في ليبيا ، إلي جانب أنه من مصلحتها تقسيم ليبيا إلي دويلات صغيرة واعتمدت علي إستراتيجية متدرجة أساسها الفوضي الخلاقة ، مما ساعد ذلك في تزايد الظاهرة الإرهابية وزيادة الحروب الأهلية في ليبيا، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية (فجر الأوديسة) .

ب – موقف إيطاليا:

إيطاليا تعتبر ليبيا منطقة نفوذ لكونها كانت أهم المستعمرات الإيطالية في أفريقيا ، إلي جانب عمل عدة شركات إيطالية في قطاع النفط الليبي وتستحوذ علي حصة كبيرة منه وتسعي إيطاليا إلي تأمين مصالحها النفطية في ليبيا بشكل كبير ، حيث أنها تستورد 12% من احتياجاتها من الغاز و 25% من احتياجاتها النفطية من ليبيا ، ولحفظ مصالحها لجأت إلي دعم " فايز السراج " رئيس حكومة الوفاق في غرب ليبيا والميليشيات الموجودة في طرابلس وكذلك تسعي إيطاليا للتدخل في ليبيا للحد من النفوذ الاقتصادي لروسيا إلي جانب السعي للضغط علي نظام حفتر وتقسيم ليبيا إلي دويلات ، قامت إيطاليا بنشر عناصر عسكرية وطبية في مصراته غربي ليبيا في عام 2016 لدعم حكومة الوفاق وقت معركة تحرير سرت من داعش ، وفي فبراير 2017 قامت إيطاليا بعقد مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق لتعزيز مكافحة الهجرة ،

وفي أغسطس 2017 قامت بإرسال سفينتين عسكريتين إلي السواحل الليبية بعد موافقة البرلمان وذلك للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية[44] .

ج – موقف الاتحاد الأوروبي :

بسبب إحتواء ليبيا علي احتياطيات من الغاز الطبيعي والنفط ، أصبحت مصدر هام لأوروبا ، وذلك لأنه في ظل التدخلات الدولية في ليبيا ، أصبحت الساحة الأوروبية تحت التهديد بسبب تحركات روسيا في شرق ليبيا .

د – الموقف البريطاني:

كانت بريطانيا تسعي دائماً لتطبيق سياسة فرق تسد وهو الفصل بين إقليمي برقة وطرابلس ، إلي جانب العمل علي زرع الخصومات والفرقة بين الشعب الليبي وقامت بعملية ايليمي .

هـ – موقف فرنسا:

لقد بدأت القوات الفرنسية بالتدخل العسكري في ليبيا ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي قيام بلاده بأول عملية قصف علي ليبيا ، واستهدفت آلية تابعة للقذافي وفرنسا تعتبر أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي واعتبرته سلطة شرعية ممثلة للشعب الليبي ، وأكدت علي أن هذا الاعتراف سياسي وليس قانوني[45]، وبدأت قوات عسكرية من فرنسا (بعملية هارماتان) ، ولقد أصبحت فرنسا منذ عام 2011 لاعباً رئيسياً في ليبيا وذلك من خلال الأدوات التالية :

- الجهود الدبلوماسية : وكانت هذه الجهود من خلال زيارة المسئولين الفرنسيين إلي ليبيا،أو استقبال ليبيين بباريس ومحاولة تقريب وجهات النظر،وكانت أهم المبادرات السياسية الفرنسية اتفاق باريس في يوليو 2017 بين المشير حفتر وفائز سراج رئيس حكومة الوفاق الوطني .
- التحركات الاقتصادية : وتمثلت التحركات الاقتصادية في حصول شركة توتال الفرنسية علي حصة تقدر بـ 16.33% من امتيازات شركة"الواحة" الليبية من خلال شركة "ماراثوت أويل " الأمريكية وذلك لاستغلال موارد نفطية[46] .

وكان تدخل فرنسا في ليبيا لرغبتها في العودة إلي منطقة غرب أفريقيا من خلال البوابة الليبية وتكريس نفوذها السياسي والعسكري ، لذا شرعت فرنسا في عام 2014 لبناء قاعدة "ماداما"

في أقصي شمال النيجر قرب الحدود مع جنوب ليبيا ، وتم تزويدها بمطار حربي لكي تكون نقطة انطلاق نحو الأراضي الليبية .

من خلال ذلك نجد أن السبب الأساسي لتدخل فرنسا في ليبيا هي مصالحها، وبسبب الفوضي التي كادت أن تؤثر سلباً علي مصالحها ، فقامت في 2017/7/20 بعقد بقاء بين وزراء داخلية كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا والمفوض الأوروبي لشئون الهجرة والشئون الداخلية وذلك للنظر في التحديات التي يفرضها تدفق المهاجرين في وسط البحر المتوسط .

وقامت فرنسا بإعلان مبادرة 2017/7/25 وجاءت هذه المبادرة لتعكس التفاعل بين التغيرات في فرنسا والعوامل والتحركات الإقليمية والعوامل الداخلية في ليبيا ، ومن خلال تقديم فرنسا لهذه المبادرة استطاعت استعادة دورها في الملف الليبي[47] .

وإلى جانب تدخل دول حلف الناتو فى ليبيا تدخلت أيضاً تركيا ، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

و – التدخل التركي في ليبيا

يعد من أهم دوافع اهتمام تركيا بليبيا هو أمن الطاقة التركي ، حيث أن تركيا تستورد أكثر من 95% من احتياجاتها من الطاقة ، كذا قام الرئيس التركي في أكتوبر 2016 بتعيين مبعوث تركي خاص لليبيا إلي جانب تعزيز التواجد العسكري التركي في ليبيا وذلك من خلال الدعم العسكري لحكومة الوفاق ، وتري تركيا أن مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين حكومة الوفاق في 27 نوفمبر 2019 تمنح تركيا الحق في استخدام المجال الليبي والمياه الليبية بالإضافة إلي بناء قواعد عسكرية علي الأراضي الليبية ، ولقد قامت تركيا بإمداد حكومة الوفاق بمعدات للدفاع الجوي ، ونظام تشويش يستهدف الطائرات المسيرة ، إلي جانب المزيد من المستشارين وطائرات من دون طيار أكثر تطوراً ، كما أقامت قواعد عسكرية لتلك الطائرات، ولقد قامت تركيا بتزويد الميليشيات الموالية لسراج بمختلف الأسلحة وذلك من تحدي صارخ للقرارين 1970 و 1973 لسنه 2011 بحظر تصدير السلاح إلي ليبيا[48] .

لذا نجد أنه منذ توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق واتفاقية التعاون الأمني والعسكري في نوفمبر 2019 وليبيا تشهد تزايد في أعداد الجماعات الإرهابية والمرتزقة الذين تم تصديرهم من مناطق الصراع في سوريا والعراق[49] إلي جانب إرسال المعدات

والدعم المالي لهذه الجماعات المتطرفة وذلك لمساندة حكومة الوفاق الحليف الأقرب لتركيا في التأثير علي الأوضاع الداخلية الليبية ، وزاد الأمر علي ذلك حين قامت تركيا بتدعيم جماعات ارهابية تابعة لتنظيم القاعدة وساعدتها في إرسال قواتها إلي ليبيا .

ومن خلال التدخل الدولي في ليبيا ، نجد أن هذا التدخل له تأثيراً سلبياًعلي ليبيا من خلال :

- قيام قوات حلف الناتو بقصف مواقع مدنية ومقرات حكومية لا تتسم بأهمية عسكرية واضحة ، مما أدي إلي سقوط ضحايا من المدنيين ، وهذا يتنافي مع مقتضيات القرار رقم 1973 الذي يقضي بحماية المدنيين ، بالإضافة إلي تقديم الدعم للثوار بكل أنواع الأسلحة ولقد أدي التدخل العسكري مدعوماً بالمال والسلاح إلي زيادة الاعتبارات والاختلافات القبلية وتوظيفها بشكل سلبي .
- مساعدة التدخل العسكري لانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساعدت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية ، حيث وجدت التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة لممارسة أنشطتها الإرهابية إلي جانب إطالة مدة الصراع وتضاعف عدد الضحايا وتعرض عدد من المدنيين للتعذيب والقتل من قبل مليشيات مسلحة وكانت بمساعدة غربية ، كل ذلك قاد إلي تكريس انتهاك حقوق الإنسان .
- تشجيع المزيد من توريد الأسلحة التي وصلت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلي ما بين 22 ، 28 مليون قطعة سلاح ووجود أكثر من عشرة ألاف تاجر سلاح في ليبيا[50] ، وهذه التجارة غير الشرعية للسلاح أدت إلي تأثيرات قبلية واجتماعية كبيرة ، وأدت إلي زيادة حدة الصراعات بين القيادات العسكرية .
- ساهم التدخل الدولى في نشر الفوضى خصوصاً علي الحدود ، حيث أن تأمين الحدود أصبح من ضمن التحديات التي تواجهها ليبيا[51] .

وإلي جانب هذا الآثار السلبية وجدت أيضاً أثار سلبية اقتصادية ومالية ، حيث أن الاقتصاد الليبي تراجعت معدلاته بصورة ضخمة حيث سجلت الواردات انخفاضاً بنحو 35% .

ثالثاً : التدخل الدولي وتداعياته علي ظاهرة الإرهاب

يعد السبب الحقيقي لما وصلت إليه الأوضاع في ليبيا من تفكك وظهور ميليشيات عسكرية وظهور تنظيم داعش علي الأراضي الليبية ، هو حلف الناتو والتحالف الدولي الذي قام بقصف جميع المدن الليبية وقت حكم معمر القذافي، وإغراق البلاد بالأسلحة المتطورة المختلفة التي أصبحت في يد الميلشيات والتنظيمات الإرهابية الآخرى التي أصبحت تتقاتل فيما بينها وذلك من أجل بسط النفوذ والسيطرة علي الأماكن الإستراتيجية في ليبيا .

ويعد المجتمع الدولي والأمم المتحدة هما السبب الرئيسي في ظهور الجماعات الإرهابية وتضخمها في ليبيا ، وذلك بعد اتخاذ قرار بحظر تصدير السلاح في ليبيا ، الأمر الذي وقف عائقاً حقيقياً أمام الجيش الليبي بقيادة اللواء حفتر الذي يسعي إلي تطهير بلاده من الجماعات الإرهابية التي ظهرت ، وعلي الجانب الآخر يتم تهريب السلاح إلي الجماعات المسلحة الآخري علي اختلاف توجهاتها مما يخلق الفرصة للجماعات الإرهابية أن تحقق تفوقاً نوعياً في استخدام السلاح والمعدات ضد الجيش الوطني .

لذا نجد ما يلي :

- تصاعد وتيرة نشاط التنظيمات الإرهابية في الفترة الأخيرة حيث قام انتحاريون بتفجير مقر المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا في مايو 2018 ، وكان ذلك ضمن عملية إرهابية قامت بها خلية تتبني الفكر الداعشي في ليبيا ، **ومن أهم أنماط الهجمات الإرهابية ما يلي :**

– استهداف المرافق العامة :

لقد تصاعدت هجمات التنظيمات الإرهابية علي المرافق النفطية وخطوط توزيع المياه حيث قامت خلية إرهابية في يوليو 2018 بمهاجمة حقل الهروج للعمليات النفطية في إقليم خزان ، كما تم إطلاق النار من قبل الإرهابيين علي محطة تازربو لتوزيع المياه في منطقة كافورا في إقليم برقة في 7 يوليو 2018 .

– انتشار نقاط التفتيش الوهمية

تزايد اعتماد عناصر التنظيمات الإرهابية علي تأسيس نقاط تفتيش وحواجز أمنية وهمية في بعض الطرق الرئيسية والقيام بتفتيش السيارات المارة بالطرق وتصفية بعض العناصر الأمنية أو المواطنين من القبائل المعادية لها .

– ازدياد العمليات الانتحارية

لقد شهدت العمليات الانتحارية تزايداً ملحوظاً عقب بدء عملية تحرير درنة التي قامت بها فصائل الجيش الوطني الليبي لإنهاء وجود التنظيمات الإرهابية ، وفي 12 يونيو 2018 قام انتحاريون بمهاجمة منطقة شيحا في درنة وأسفر عن ذلك سقوط عدد كبير من القتلي والجرحي .

وتم تكرار هذه النوعية من العمليات في مناطق متفرقة من ليبيا وهذا يدل علي أن هذا النمط من الهجمات الإرهابية أصبح ضمن التكتيكات الأكثر انتشاراً في ليبيا .

- **تصاعد استهداف المساجد**

حيث اعتمدت التنظيمات الإرهابية علي عمليات تفخيخ واستهداف المساجد ، وذلك لإيقاع أكبر عدد من المدنيين وقد تم تكرار هذا الفعل ، ففي 23 يناير 2018 قامت خلية إرهابية بتفجير مزدوج لسيارتين مفخختين أمام مسجد بيعه الرضوان بمنطقة السلماني الشرقي في مدينة بنغازي ، مما أدي إلي سقوط 37 قتيلاً بالإضافة إلي أكثر من ثمانين جريحاً[52] .

وفي 9 فبراير 2018 استهدف تفجير إرهابي المصلين في مسجد (سعد بن عبادة) في منطقة (البركة) بمدينة بنغازي ، وذلك بعد زرع عبوتين ناسفتين داخله ، وانفجرت العبوتين عند خروج المصلين من أداء صلاة الجمعة .

- **مهاجمة النقاط والحواجز الأمنية :**

لقد تزايدت عمليات استهداف نقاط الشرطة وقوات الأمن ، حيث قامت خلايا داعش بالهجوم علي نقطة تفتيش عسكرية في مدينة الجفرة بوسط ليبيا في أغسطس 2018 ، إلي جانب قيام عناصر من تنظيم داعش بشن عدة هجمات علي نقاط تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي ، وكان أبرزها انفجار سيارة مفخخة استهدفت البوابة 6 في مدينة (اجدابيا) في 9 مارس 2018 ، إلي جانب الهجوم الانتحاري علي بوابة الكنشيلو جنوب ودان في 21 فبراير 2018 ولقد سبقه هجوم علي نقطة تفتيش أمنية بمنطقة زلة جنوب الهلال النفطي في 10 فبراير 2018 ، وفى مايو2019 تعرضت البوابة الأمنية فى "ودان" لهجوم إرهابى ،وقام بتنفيذ هذا الهجوم 23 عنصراً إرهابياً وقتلوا وقتها 4 جنود من الجيش، وذلك إلى جانب إعلان تنظيم داعش مسئوليته عن الهجوم الذى وقع على مقر الكتيبة 160 التابعة للقيادة العامة للجيش الليبى فى

يوم 4– 5– 2019 فى مدينة سبها ، وكانت نتيجة هذا الهجوم مقتل 9 أفراد بالإضافة إلى تحرير مجموعة من الأسرى التابعين للتنظيم والإستيلاء على بعض المعدات والذخائر.

وفى 7 يونيو 2021 قام هجوم إرهابى بإستهداف نقطة تفتيش تابعة لمدرية أمن مدينة سبها الليبية مما أدى إلى مقتل ضابطين وإصابة أربعة آخرين وتدمير عدة آليات عسكرية،وذلك فى هجوم بسيارة مفخخة يقودها إنتحارى استهدف بوابة أمنية ، ولقد أعلن تنظيم داعش عن مسئوليته عن الهجوم ، وكان الهدف من الهجوم إستهداف نقطة تفتيش تابعة للمشير حفتر،والهجوم الإرهابى بمدينة سبها لا يمثل إلا إعلاناً رسمياً عن عودة تنظيم داعش فى ليبيا ، وبتبنى تنظيم داعش العملية الإرهابية فى سبها وقبل ذلك محاولاته لتنفيذ عمليات مشابهة فى منطقة الهلال النفطى ، يجعل ذلك من ليبيا أحد المسارات التى يضعها التنظيم أمامه فى عام 2021، وما زاد الأوضاع خطورة هو نقل تنظيم داعش لقياداته ومناطق تمركزه في ليبيا،وذلك بعد تعرض قياداته ومناطق تمركزه لضربات قوية في العراق وسوريا[53].

ولقد كشف المتحدث باسم الجيش الليبى اللواء أحمد المسمارى حصيلة الإرهاب فى ليبيا منذ عام 2011 ووضح أن إجمالى ضحايا التفجيرات الإرهابية والقتل والتعذيب من عام 2011 وحتى 2019 وصل 2352 ضحية ، وعدد ضحايا الإغتيالات فى ليبيا التى أعدتها القوات المسلحة بالأسماء فى تلك الفترة وصل حوالى 1421 شخصاً.

والشكل رقم (2) يوضح عدد ضحايا الإغتيالات فى الجيش الليبى من عام 2011– 2019

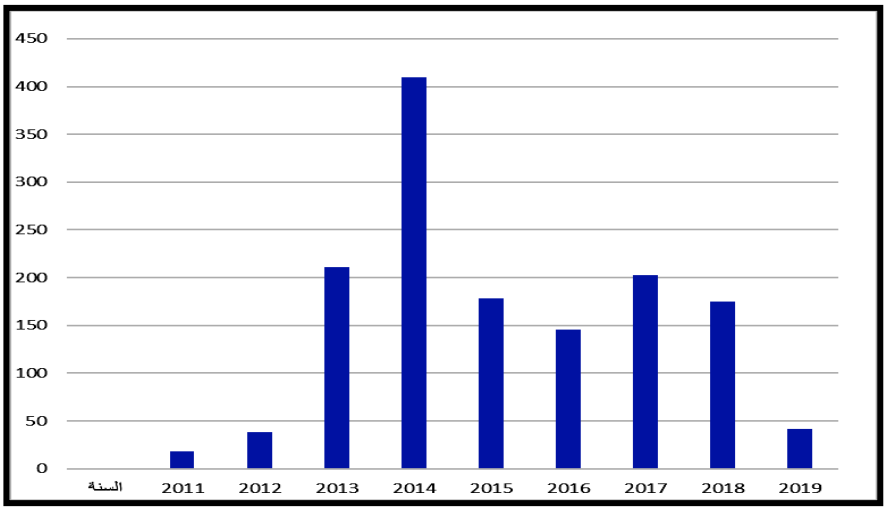

ويتضح من خلال هذا الشكل أن عدد الإغتيالات فى قوات الجيش كانت الأكثر فى عام 2014 حيث كان عدد الإغتيالات 410 يليه عام 2013 حيث كان عدد 211 ثم عام 2017 حيث كان العدد 203 .

وبسبب العمليات الإرهابية فقد تكبدت ليبيا خسائر تقدر بنحو 492 مليون دولار سنوياً وكشف مؤشر الإرهاب عن فقدان الخزينة الحكومية فى ليبيا ما يقرب من 4,9 مليار دولار خلال 12 سنة مضت ، وذلك بسبب الأنشطة الإرهابية إلى جانب إحصاء 1923 هجوماً بالإضافة إلى الخسائر المادية فى البنية التحتية ، ولقد احتلت ليبيا المركز السادس عربياً والسادس عشر فى قائمة الدول ذات النشاط الإرهابى لعام 2020 ، حيث جاءت ليبيا فى مرتبة بعد العراق ونيجريا وأفغانستان وسوريا من حيث المعاناة من أضرار الإرهاب الذى أدى إلى تراجع الناتج المحلى الليبى بين العاميين 2007 و2015 بنحو 4,5 %.

ولقد سجلت ليبيا أسوأ تصنيف لها فى معيارى الأمن والاستقرار ، حيث حصلت على المركز 161 عالمياً ، كما حصلت على المركز 147 عالمياً لتصنيف مؤشر الإزدهار العالمى والذى يعتمد على مجموعة من المعايير ذات الصلة بالإستقرار السياسى والحريات الفردية والرخاء الاقتصادى[54] .

نتائج الدراسة :

- بعض الدول تتبني سياسة ازدواجية المعايير حيث أنه في الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان من ليبيا في عهد نظام معمر القذافي ، إلا أن هذه الدول هي التي قدمت الدعم والسلاح للمتطرفين في ليبيا وذلك لتحقيق أهدافاً خاصة بهم .
- لقد مثل الصراع الدائر في ليبيا إلي جانب انهيار المؤسسات الليبية ، وتدعيم قوي دولية للعناصر الإرهابية فرصاُ للتنظيم الإرهابى حتي يعزز نشاطه ، ويستغل كل هذه العوامل للبحث عن مساحات جديدة للتمدد داخل الأراضي الليبية ، فالتنظيمات الإرهابية لا تعمل بمعزل عن الفراغ الأمني والمؤسسي والسياسي .
- عملية تدخل خلف الناتو في ليبيا قد انحرفت عن مقتضيات القرار 1973 الهادف إلي حماية المدنيين .
- تم تحطيم البنية التحتية في ليبيا بسبب الأعمال العسكرية الخارجية التي كانت تمارس أهداف عشوائية لم تحترم من خلالها اتفاقيات جنيف ، وأدي ذلك إلي زيادة تدهور الأوضاع في ليبيا

- أدى التدخل الدولي في ليبيا إلي حالة من عدم الاستقرار الداخلي وانتشار للسلاح والميليشيات العسكرية والمرتزقة ، إلي جانب إيجاد الجماعات المتطرفة بيئة مناسبة لممارسة أنشطتها الإرهابية .
- لم يكن لدي الدول المشاركة في التدخل الدولي في ليبيا أي رؤية لمرحلة ما بعد القذافي،أو إستراتيجية للخروج من ليبيا بعد تحقيق الأهداف العسكرية للعملية ، مما أدي إلي أن يكون التدخل الدولي له دور كبير في زيادة الصراع السياسي والتصعيد العسكري .
- حدوث فوضي في جنوب ليبيا ليست فقط ملاذاً آمناً للإرهابيين ولكنه أيضاً للتدريب والتسليح ، وأنه منذ وقوع مدينة مرزق التي تعتبر شرياناً رئيسياً للجنوب تحت وطأة الجماعات والتنظيمات الإرهابية في 2019 ، وقعت موجات كبيرة من النزوح والتطهير لأهلها ، مما أدي إلي فراغ كبير لصالح الجماعات الإرهابية .
- بسبب تدخل القوي الدولية في ليبيا وتعارض مصالحهم، حيث تسعى كل دولة لحماية مصالحها فقط ، لذا فكل دولة تحاول الوقوف خلف حليفها في الداخل لتعزيز مركزه.

إذن توجد علاقة طردية بين التدخل الدولي وظاهرة الإرهاب ، حيث أن وجود التدخل الدولي أدي إلي زيادة الإرهاب في ليبيا .

التوصيات

- فرض حظر علي الأسلحة وإصدار عقوبات علي الأطراف الرئيسية الفاعلة التي تنتهك القانون الدولي .
- تقليص الحرب بالوكالة في ليبيا وسحب القوات الأجنبية من الأراضي الليبية .
- وضع آلية واضحة ومحددة للتدخل الدولي لأغراض إنسانية .
- التعاون وتنسيق الجهود مع دول الجوار وخاصة مصر والجزائر وتونس ، وذلك فيما يتعلق بحماية الحدود ومنع تسلل الجماعات المتطرفة بالإضافة إلي مساهمة هذه الدول في بناء مؤسسات الدولة الليبية الجديدة .
- توفير حد أدني من الاستقرار الأمني ، إلي جانب تجريد المليشيات من أسلحتها وتشجيع المبادرة بإنطلاقه سياسية جدية لإرساء دعائم الحكم الراشد .

الهوامش:

1. زردومي علاء الدين ، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2013 ، ص 10 .
2. عاطف علي الصالح ، مشروعية التدخل الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، 2009 ، ص 3
3. Frank T.m, The Law of human anitarian intervention by military,- A.J L.L, Vol 67, 1973 . P 275
4. Hans.J," Morgenthan, To intervenes or not intervenes", foreign- Affairs, Vol 45, 1967 . P. 425 .
5. يوسف محمد صادق ، الإرهاب والعداء الدولي ، دار سردم للطباعة والنشر ، 2013 ، ص 163 .
6. فوزي أو صديق ، مبدأ التدخل : لماذا وكيف ؟، الجزائر : دار الكتاب الحديث ، 1999 ، ص 234 .
7. Richard Little, intervention in world politics, Ox ford claven don- House, 1984 , P. 8.
8. ياسر الحويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقية تحرير التجارة العالمية ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2005 ، ص ص 2013 – 2014 .
9. أحمد محمد محمود عيسي ، "مفهوم التدخل الدولي وأشكاله ومدي مشروعيه" ، في: تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط ، ص ص 57-59 .
10. عمار صالح العاقل سليمان ، أثر التدخل الدولي علي مبدأ السيادة الوطنية ، رسالة دكتوراه ، جامعة قناة السويس : كلية التجارة ، 2016 ، ص 27 .
11. شاهين علي شاهين ، "التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته" ، جامعة الكويت : مجلة الحقوق ، العدد 4 ، 2004 ، ص 26 .
12. إبراهيم الدراجي ، جريمة العدوان ومدي المسئولية القانونية عنها ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2006 ، ص 299 .
13. سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي ، القاهرة ، دار الجامعة الجديدة ، 2012 ، ص 31 .
14. خضر رابحي ، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أبيكر بلقايد : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 ، ص ص 59-60 .
15. محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في السلام ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ب.ت ، ص 214.
16. المرجع السابق ، ص 214 .
17. حسن عمر حنفي ، التدخل في شئون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2014 ، ص ص 303 -304 .
18. للمزيد أنظر : محمد غازي ناصر ، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام ، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010 .
19. Lassa openheim ∞ Hersch Lauter pachat, international Law, London university of- Edinburgh, 1967, P. 312.
20. حجام عابد ، التدخل لحماية رعايا الدولة في الخارج ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة وهران : كلية الحقوق ، 2008 ، ص 17 .
21. خضر رابحي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 63 – 64 .
22. أبو بكر خلف ، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص ص 45-46 .
23. خضر رابحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

24. محمد أحمد شعيب ، "دور الإعلام والعولمة في تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي" ، مجلة كلية الفنون والإعلام ، العدد الثاني ، 2015 ، ص ص 14-16
25. محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999 ، ص 21 .
26. بوادي ، حقوق الإنسان بين معرفة الإرهاب وسندان الغرب ، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2004 ، ص 54 .
27. أحمد أمين عامر ، مواجهة الأزمات الإرهابية : مدخل في إدارة الدولة ، القاهرة : مطبعة الأوفست الجديدة ، 2002 ، ص 28 .
28. أحمد الحمزة ورقية العاقل ، "الإرهاب الجديد في ليبيا" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد 9 ، العدد 17 ، 2020 ، ص ص 413-414 .
29. Elsa Buchanan," Mali : Terror threat spreads after sahel groups join forces to create- new jihadist alliance, international business times, 2017", in : www.goo.gl
30. عصمت حسين العبادي ،" تنظيم داعش الإرهابي وحق جمهورية مصر العربية في حماية أبناءها والقصاص من الإرهابيين" ، آفاق سياسية ، العدد 18 ، 2015 .ص 108
31. تقي النجار ،" داعش ليبيا : لا يزال التهديد مستمراً "، المرصد المصري في : www.marsadeesstudies.com
32. حسنين توفيق إبراهيم ،" الفاعلون المسلحون من غير الدول في العالم العربي : تحديات راهنة وآفاق مستقبلية" ، كراسات إستراتيجية ، العدد 299 ، إبريل 2019 ، ص 27 .
33. محمد جمعة ، "عودة الجهاديين من سوريا والعراق : المخاطر وسبل المواجهة" ، الملف المصري ، العدد 271 ، ، ديسمبر 2016 ، ص 24 .
34. Frederic wehrey , " when the Islamic state came to Libya", The Atlantic, 10- Feburary 2018, in : www.goo.gl
35. حسنين توفيق إبراهيم ، "ما بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش : تحديات وآفاق "، كراسات إستراتيجية ، العدد 281 ، أكتوبر 2017 ، ص 22 .
36. أحمد الحمزة ورقية العاقل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 417 - 418 .
37. بن عيسي أحمد ، "إشكالية مدي مشروعية التدخل الدولي العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا "، مجلة الميزان ، العدد 22 ، 202 ، ص ص 379-381 .
38. رشيد سلوان النجاري ، حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلي مسئولية الحماية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة ، 2016 ، ص 109.
39. محمد عبد الحفيظ الشيخ ، "التدخل الدولي الإنساني للأمم لمتحدة ، ليبيا نموذجاً "، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 83 ، 2018 ، ص 32 .
40. Niels Korf, Falling sky and chicken littles, Trans atlantic relations during the- siberain piblelinc crisis, Athes is master, Faculty of Humanities university of Amesterdam, 2010, P7.
41. عبد الواحد أكمسير ، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط" ، المستقبل العربي ، العدد 433 ، مارس 2015 ، ص 31 .
42. أشرف محمد كشك ،"حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية "، السياسة الدولية ، العدد 185 ، يوليو 2011 ، ص 218 .
43. أحمد محمد محمود عيسي وآخرون ، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط علي ظاهرة الإرهاب ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، يناير 2020 ، ص 222 .
44. خالد حنفي علي ، "حدود التداخل بين أزمات جنوب ليبيا والساحل الأفريقي" ، رؤي مصرية ، العدد 44 ، سبتمبر 2018 ، ص ص 20-21 .
45. حنان حاصي ، "التدخل الدولي في ليبيا "، مجلة الفقه والقانون ، العدد 12 ، أكتوبر 2013 ، ص ص 224-226 .
46. بهاء محمود ، "التنافس الأوروبي علي ليبيا إلي أين" ، رؤي مصرية ، العدد 44 ، سبتمبر 2018 ، ص 281 .
47. رانيا زادة ، "ركائز التحرك الأوروبي والفرنسي تجاه الأزمة الليبية "، الملف المصري ، العدد 38 ، أكتوبر 2017 ، ص ص 23-26 .
48. بشير عبد الفتاح ، "محددات وركائز التحرك التركي حيال الأزمة الليبية" ، الملف المصري ، العدد 18 ، إبريل 2020 ، ص ص 17-19 .
49. مصطفي صلاح ، "مستقبل الجماعات الإرهابية في ليبيا "، أغسطس 2020 ، المركز العربي للبحوث والدراسات، في www.acrseg.org

50. توبي مانهير ، "الربيع العربي : التمدد والثورة والنظام العالمي الجديد" ، السياسة الدولية ، العدد 191 ، يناير 2013 ، ص 156 .

51. Thony , Bell and David witter, The Libyan revolution: escalation and internation,- Institute for the study of war , U.S.A,2011.p5

52. مني مصطفي محمد ، "التحولات في بنية وانتشار التنظيمات الإرهابية في ليبيا" ، رؤي مصرية ، سبتمبر 2018 ، ص 15 .

53. محمد مجاهد الزيات ، "تأثير الجماعات الإرهابية في الإقليم علي الإرهاب في سيناء" ، الملف المصري ، العدد 31 ، مارس 2017 ، ص ص 16-17 .

54. مؤشر الإرهاب العالمى لعام 2020 ، فى : www.alarab.co.uk